

دروس من دولة الرعاية الاجتماعية في السويد

أندرياس بيرغ ، ماغنوس هينريكسون

مركز اميريكان انتربرايز

10 يوليو 2010

Lessons from the Swedish Welfare State

By Andreas Bergh & Magnus Henrekson

American Enterprise Institute (AEI)

• باحث في المعهد البحثي للاقتصاد الصناعي. جامعة لوند. السويد.

• باحث في مركز راشيو (Ratio Institute). السويد.

أندرياس بيرغ

• مدير المعهد البحثي للاقتصاد الصناعي. جامعة لوند. السويد.

ماغنوس هينريكسون

يتجادل الأمريكيون حاليا حول ما إذا كان من الأنسب لهم أن يتوسع حجم الدولة (بالقطاع الحكومي) لديهم بشكل كبير. أما من جانبنا كإقتصاديين من السويد التي تعتبر أكبر دولة رعاية اجتماعية في العالم المتقدم فنحن أصدقاءنا في (العالم الجديد) على أن ينظروا في أمرهم بحذر شديد قبل أن يفعلوا ذلك.

قبل خمسين عاما مضت كانت السويد وأمريكا تنفقان مقدارا متماثلا من المال على القطاع الحكومي. أي: أقل بقليل من (30%) من الميزانية العامة. ولكن الحال لم يستمر كذلك. ففي الأعوام التي سبقت الأزمة المالية السويدية في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وصل الإنفاق الحكومي إلى مستويات مرتفعة قاربت (60%). أما في الولايات المتحدة فلم تكد تتغير. حيث وصلت هذه النسبة إلى (33%) تقريبا.

وبينما كانت أمريكا محافظة على مكانتها كإحدى أغنى دول العالم. تدهورت هذه المكانة بالنسبة إلى السويد؛ فبينما كانت السويد رابع أغنى دولة في العالم عام 1970 بحسب اعتبارات دخل الفرد. أصبحت تتبوأ المرتبة السابعة عشرة بحلول عام 1993. وهذا يقودنا إلى التساؤل: هل كانت الزيادة الكبيرة في حجم الحكومة عاملا مساهما في إبطاء نمو السويد؟ أبحاثنا تجيب بـ(نعم).

دروس من دولة الرعاية الاجتماعية في السويد

لقد قمنا بتقصي ما يوجد في أيدينا من نصوص تتعلق بالعلاقة التبادلية ما بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي على امتداد العالم. وحصلنا على نتائج متفاوتة. وكان آخرها بحث لدييغو روميرو أفيللا (Diego Romero-Avila) نشرته المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي (European Journal of Political Economy) عام 2008. وبحث أندرياس بيرغ (Andreas Bergh) ومارتين كارلسون (Martin Karlsson) في مجلة (Public Choice) عام 2010. وانتهى كلاهما إلى وجود علاقة سلبية ما بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي في الدول الغنية.

إن حجم الأدلة المتوافرة يشير إلى أن ارتفاع الإنفاق الحكومي بمقدار (10%) من إجمالي الناتج المحلي يؤدي إلى انخفاض معدل النمو السنوي بمقدار (0.5-1%). ربما لا يبدو ذلك مقدارا كبيرا. ولكنه يؤدي خلال 30 عاما إلى خسارة تريليونات الدولارات سنويا في البنى الاقتصادية الكبيرة كما في الولايات المتحدة. وإذا أردنا أن نبين ذلك على صعيد الفرد فإن الدخل الفردي للمواطن الأمريكي العادي كان (46.405 \$) عام 2009. وإذا انخفض معدل النمو الاقتصادي نقطة واحدة. من (2%) إلى (3%) مثلا. فهذا يعني خسارة (464 \$) لكل فرد في العام الأول. وعلى مدى ثلاثين عاما يؤدي انخفاض هذه النقطة المئوية الواحدة إلى خسائر تقدر بـ(354,000 \$) لكل فرد.

كذلك قمنا بتفحص الادعاء الذي يقول بأن السويد دليل على أن الحكومة الكبيرة لا تعود على الاقتصاد بالأذى: فبالإضافة إلى أن الاقتصاد السويدي أبلى بلاء حسنا جدا بالمقارنة مع الدول المتقدمة الأخرى خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. فقد قامت الحكومة السويدية بتطبيق إصلاحات واسعة على هدى اقتصاد السوق. ومن أمثلة ذلك: نظام وطني يضمن حرية اختيار المدرسة بواسطة القسائم وصولا إلى نهاية الدراسة الثانوية. ونظام تقاعد عام مستقر ماليا يقوم بتعديل الرواتب عندما تهبط واردات الدولة لأي سبب من الأسباب. وإصلاح ضريبي شامل أدى إلى تخفيض الضرائب الهامشية بشكل هائل.

دروس من دولة الرعاية الاجتماعية في السويد

حتى إذا استمرت الحكومة السويدية في إنفاق حوالي (20%) من إجمالي الناتج المحلي بشكل يفوق معدل إنفاق الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد السويدي يعيش حالة أكثر توافقاً مع اقتصاد السوق. كما إن الإنفاق الحكومي أقل مما كان عليه في أوائل تسعينيات القرن الماضي بحوالي (10%) من إجمالي الناتج المحلي. وبهذا يكون النمو الحالي في الاقتصاد السويدي ناتجاً عن السعي إلى تبني حلول تنتهج منهج اقتصاد السوق عوضاً عن توسيع الحكومة؛ وإذا قارنا هذه الحال مع الوضع الأمريكي، فإن أمريكا تمتلك بالفعل اقتصاداً حراً نسبياً، وبالتالي فإنها لا تحتاج كثيراً إلى إصلاحات إضافية مستندة إلى اقتصاد السوق من أجل معاكسة آثار النمو السلبي لتوسيع الحكومة.

كذلك، فإن الضرائب الشخصية المرتفعة في السويد تشجع المواطنين على أداء أعمال منزلية لا يقوم بها المواطن الأمريكي بنفسه وإنما يستأجر من يقوم بها عنه؛ فالأمريكيون أكثر تناولاً للطعام خارج المنزل، كما إنهم أكثر استئجاراً للعمال لتنظيف منازلهم والعناية بأطفالهم أو جز الأعشاب في حدائق منازلهم. أما السويديون فيقومون بهذه الأعمال بأنفسهم لأن الضرائب تقتطع الكثير من دخولهم؛ وإذا قامت الحكومة الأمريكية بزيادة الإنفاق والضرائب فسيتعين على الأمريكيين حينها أن يسلكوا مسلك السويديين مما يؤدي إلى إلحاق الأذى بقطاع الخدمات الأمريكي بكامله وخسارة الكثير من الناس لوظائفهم، وبالأخص ضمن الطبقة العاملة.

يفترض العديد من الأمريكيين أن الحكومة الأمريكية قادرة على رفع الإنفاق بشكل آمن من (32%) من إجمالي الناتج المحلي إلى (37-38%)، ولكن واقع الحال يشير إلى العكس، والحكومة الأمريكية ينبغي عليها أن تعترف بعلاقة الترابط ما بين حجم الحكومة ونمو الاقتصاد؛ فالحكومة الأوسع تعني تقلصاً محتملاً في التفاوت الطبقي، ولكنها ستؤدي في النهاية إلى تقاسم الأمريكيين حصصاً أصغر من كعكة أصغر.